تحرك عاجل

عيسى الحامد عرضة لخطر الحكم عليه بالسجن مدة طويلة

يتعرض عيسى الحامد، وهو مدافع سعودي عن حقوق الإنسان وعضو مؤسس في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" (حسم)، لخطر صدور حكم من "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض بسجنه مدة طويلة بسبب نشاطه السلمي في مجال حقوق الإنسان.

المدافع عن حقوق الإنسان عيسى الحامد عضو مؤسس في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" (حسم)، وهي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. وهو يُحَاكَمُ أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض ومن المتوقع أن يُحكَمَ عليه بالسجن مدة طويلة في 17 إبريل/نيسان حسب أقرب تقدير. وقد وُجِّهَت إلى عيسى الحامد، مثله مثل أعضاء الجمعية المؤسسين التسعة الآخرين المسجونين حالياً بسبب نشاطهم السلمي في مجال حقوق الإنسان، عدة تهم، من بينها "التشهير بهيئة كبار العلماء"، و"إهانة القضاء"، و"المشاركة في إنشاء منظمة غير مرخصة" (من المفهوم أنها "جمعية الحقوق المدنية والسياسية")، و"نقل معلومات كاذبة إلى هيئات دولية بهدف الإضرار بسمعة الدولة"، و"مخالفة المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية". وتتعلق هذه التهم بعدد من البيانات التي نُشِرَت إلكترونياً باسم "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" بشأن مجموعة من القضايا مثل "الحق في التجمع السلمي" و"قمع وزارة الداخلية لأسر السجناء السياسيين".
وكان عيسى الحامد قد استُدعِيَ في بادئ الأمر إلى "هيئة التحقيق والادعاء العام" للتحقيق معه في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 واستمر التحقيق معه عدة أشهر قبل بدء محاكمته في 12يونيو/حزيران 2014 أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في العاصمة الرياض. وحُرِمَ عيسى الحامد من الاتصال بمحام وتعرض لسوء المعاملة طوال التحقيق معه.
وشقيقا عيسى الحامد، الدكتور عبد الله الحامد والدكتور عبد الرحمن الحامد، عضوان مؤسسان كذلك في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" وحُكِمَ عليهما بعقوبتي سجن مطولتين لنشاطهما السلمي في مجال حقوق الإنسان في مارس/آذار 2013 وأكتوبر/تشرين الأول 2015 على الترتيب.

AMNESTY INTERNATIONAL

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات إلى إسقاط جميع التهم الموجهة إلى عيسى الحامد، حيث إنها لا ترجع إلا إلى ممارسته السلمية لحقوقه؛
- وحثها على ضمان حمايته من التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة؛
- ودعوتها إلى ضمان عدم استغلال نظام العدالة الجنائية في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان أو التحرش بهم.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 24 مايو/أيار 2016 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
القصر الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (عن طريق وزارة الداخلية) +966 11 403 3125 (يرجى استمرار المحاولة)
تويتر: @KingSalman
طريقة المخاطبة: جلالتكم

وزير العدل
معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني
وزارة العدل
شارع الجامعة،
ص. ب. 7775، الرياض 11137
المملكة العربية السعودية
فاكس: +966 11 401 1741 / 031 402
طريقة المخاطبة: معاليكم

وإرسال نسخ إلى:

وزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية
ص. ب. 2933، طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية

AMNESTY INTERNATIONAL

فاكس: +966 11 403 3125
تويتر: @M_Naif_Alsaud
طريقة المخاطبة: سموكم

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للمملكة العربية السعودية المعتمدين لدى بلدانكم.
ويُرجَى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

عيسى الحامد عرضة لخطر الحكم عليه بالسجن مدة طويلة

معلومات إضافية
تستهدف السلطات السعودية نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية"، منذ عام 2012، مستخدمةً في ذلك المحاكم وبعض الإجراءات الإدارية مثل قرارات المنع من السفر كوسيلة لمضايقتهم، وترهيبهم، وتعويق عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.
وشقيقا عيسى الحامد، الدكتور عبد الله الحامد والدكتور عبد الرحمن الحامد، من الأعضاء المؤسسين في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" الذين احتُجِزُوا لنشاطهم السلمي في مجال حقوق الإنسان. وحُكِمَ على الدكتور عبد الرحمن الحامد في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015 بالسجن تسع سنوات يعقبها المنع من السفر تسع سنوات، وتغريمه 50000 ريال سعودي (13300 دولار أمريكي) (للاستزادة من المعلومات انظر التحرك العاجل UA 102/14، https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/2663/2015/en/). وحُكِمَ على الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني، وهو أيضاً من مؤسسي "جمعية الحقوق المدنية والسياسية"، في 9 مارس/آذار 2013 بالسجن 10 سنوات و11 سنة على الترتيب، والمنع من السفر مدة مماثلة عقب انقضاء عقوبة كل منهما. وقد أُدينا بقائمة من التهم مثل "الخروج على ولي الأمر وعصيانه"، و"التشكيك في نزاهة المسؤولين"، و"العمل على الإخلال بالأمن

AMNESTY INTERNATIONAL

والتحريض على الفوضى بالدعوة إلى التظاهر"، و"إرسال معلومات كاذبة إلى هيئات أجنبية"، و"مخالفة المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، و"المشاركة في تكوين منظمة غير مرخصة" (من المفهوم أنها "جمعية الحقوق المدنية والسياسية") (للاستزادة من المعلومات انظر التحرك العاجل UA 12/257،
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/010/2013/en/). وقضت المحكمة كذلك بحل "جمعية الحقوق المدنية والسياسية"، ومصادرة ممتلكاتها، وإغلاق حساباتها على وسائط التواصل الاجتماعي.

وتستخدم السلطات القانون الجديد لمكافحة الإرهاب منذ فبراير/شباط 2014 في توسيع استهدافها لنشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السلميين. وأُعِيدت محاكمة اثنين على الأقل من أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" بموجب القانون الجديد لمكافحة الإرهاب أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وهي محكمة مختصة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب واختصاصها القضائي غير محدد وكذلك إجراءاتها، وهما يقضيان عقوبتيهما، بعد سنوات من الحكم عليهما بالتهم نفسها من جانب محاكم أخرى وبموجب قوانين أخرى. وقُدِّمَ ثلاثة آخرون من أعضاء الجمعية، من بينهم الدكتور عبد الله الحامد، إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

وتعرض عدد من نشطاء حقوق الإنسان المستقلين الآخرين، والكتاب، والمعارضين أيضاً للمضايقة على أيدي السلطات السعودية. فقد قُبِضَ على المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير في 15 إبريل/نيسان 2014 بعد جلسة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة". وهو يقضي حالياً عقوبة السجن 15 عاماً بموجب حكمٍ قضى كذلك بمنعه من السفر 15 عاماً بعد انقضاء مدة السجن وتغريمه، بعد أن أدانته المحكمة "بالخروج على ولي الأمر والسعي لنزع الولاية الشرعية عنه"، و"انتقاص السلطة القضائية وإهانتها، والقدح علناً في القضاء الشرعي"، و"إنشاء منظمة غير مرخصة"، و"تشويه سمعة المملكة باستعداء المنظمات الدولية ضدها"، و"إعداد، وتخزين، وإرسال معلومات تسيء للنظام العام في الدولة" (انظر التحرك العاجل UA 98/14،
https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1546/2015/en/).

وفي مارس/آذار 2016، قضت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بسجن مهنا عبد العزيز الحبيل وعلاء برنجي سنوات بسبب كتاباتهما. فقد حكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة" على الكاتب والعالم الإسلامي السعودي مهنا عبد العزيز الحبيل، غيابياً، بالسجن 6 سنوات يعقبها المنع من السفر مدة مماثلة. وقد أُدين بعدة "جرائم" من بينها مخالفة المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية "بإهانة الدولة وولاة الأمر"، و"التضامن مع أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية السجناء" من خلال تعليقات على تويتر. كما أُدين أيضاً بالتحريض على تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها والدعوة إلى الإفراج عن سجناء الرأي. وقضت المحكمة أيضاً بإغلاق حسابه على تويتر. وقضت "المحكمة الجزائية المتخصصة" كذلك بسجن الصحفي السعودي علاء برنجي خمس سنوات بعد أن أدانته بتهم تتعلق بكتاباته على تويتر، كتب بعضها تأييداً لحق النساء السعوديات في قيادة السيارات وللمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي.

الاسم: عيسى الحامد
الجنس: ذكر

تحرك عاجل: UA 86/16 رقم الوثيقة: MDE 23/3804/2016 المملكة العربية السعودية بتاريخ: 14 إبريل/نيسان 2016

AMNESTY INTERNATIONAL